

تقرير حول المشاورات الإقليمية بشأن إطار للحد من مخاطر الكوارث ما بعد 2015 (HFA2) المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث 21-19 مارس/أذار 2013 في العقبة، الأردن

الخلفية والتقديم:

يقترِب إطار عمل هيوغو، الذي يمثل خطة عالمية لبناء مجتمعات وأمم أكثر قدرة على مجابهة الكوارث، من نهاية إطاره الزمني المحدد بعشر سنوات (2005-2015). وتكشف الإحصائيات الدولية أنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة للحد من مخاطر الكوارث إلا أن هناك المزيد من المتطلبات التي يجب تحقيقها للحد من الخسائر في الحاضر والمستقبل بسبب التأثير السلبي للأخطار الطبيعية. وبينما يتم إحراز تقدم في الحد من مخاطر الكوارث المتراكمة على المستوى الوطني والمحلي من خلال تنفيذ إطار عمل هيوغو، غالباً ما تستمر الاستثمارات التنموية الجديدة في زيادة قابلية التضرر والمخاطر المرتبطة بالأخطار الطبيعية. وبالتالي تستمر مخاطر الكوارث في الزيادة في كل من الدول المتقدمة والنامية. ولا شك أن استمرار النمو السكاني والنمو الحضري السريع وتغير المناخ سيجعل الحد من مخاطر الكوارث أكثر تحدياً في المستقبل.

للدفع بتوجهات المخاطر الحالية في الاتجاه المضاد ولتجديد الالتزام والجهود نحو بناء قدرة الأمم والمجتمعات لمجابهة الكوارث، طلبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتنسيق وتسهيل إعداد إطار للحد من مخاطر الكوارث ما بعد 2015 وتم اعتماد الطلب من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 199/66.

أطلق مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عمليات تشاور واسعة لإشراك العديد من أصحاب المصلحة ولتقييم تصوراتهم بشأن أولويات ما بعد 2015. واستناداً إلى ورقة مرجعية في فبراير/شباط 2012، تم تنظيم عمليات التشاور (والتي ما زالت مستمرة) على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. كما تم تنظيم مشاورات حول قضايا محددة ومع مجموعات أصحاب المصلحة بالإضافة إلى جولتين من الحوارات على الإنترنت (يمكن الإطلاع على التفاصيل من خلال هذا الرابط <http://www.preventionweb.net/posthfa>). الهدف من هذه المشاورات هو تحديد العناصر الرئيسية التي يجب النظر فيها لترحها في إطار الحد من مخاطر الكوارث الجديد. واستناداً إلى مجموعة واسعة من خبرات المشاركين في المجالات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو، فإن هذه المشاورات توفر إسهامات جادة نحو اعتماد إطار جديد بحلول عام 2015. ومع إجراء المشاورات الآن في كل مناطق العالم، فإن كل منها يُعد جزءاً لا يتجزأ من العملية التشاورية العالمية والتي تساهم في تشكيل اتفاق جماعي يُحدد أولويات الحد من مخاطر الكوارث بعد 2015.

المشاورات الأولية لما بعد 2015 في الدول العربية:

تم حتى الآن عقد لفائين من المشاورات الوطنية المتميزة لمناقشة ما بعد 2015 في لبنان (بيروت/يونيو/حزيران 2012) والجزائر (الجزائر/فبراير/شباط 2013). وقد قدم ممثلو سلطات الحماية المدنية العربية ورؤساء البلديات مزيداً من النصائح حول كيفية تحسين الأولوية الخامسة لإطار عمل هيوغو والخاصة بالاستعداد للاستجابة وذلك خلال اجتماع لبلدان البحر الأبيض المتوسط (لشبونة-أكتوبر 2012) المشاركة في مشروع دول الجنوب للوقاية والاستعداد والحد من الكوارث الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري (PPRD South).

وقد ساهم مندوبي الدول العربية أيضا في مشاورات أخرى في اجتماع المدن الأفريقية الخاص بمجابهة الكوارث في المناطق الحضرية (داكار- ديسمبر 2012) والاجتماع الإقليمي الرابع لدول إفريقيا (أروشا- تنزانيا- فبراير 2013).

المشاورات الإقليمية في المؤتمر العربي للحد من مخاطر الكوارث في العقبة:

تم تنظيم لقاء تشاوري إقليمي بشأن إطار عمل هيوغو الثاني (HFA2) خلال المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث، والذي انعقد في العقبة بالأردن في الفترة من 19-21 مارس/آذار 2013. وقد قام بتنظيم المؤتمر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وجامعة الدول العربية. وقد استضافت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة هذا المؤتمر تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سمية بنت الحسن.

وقد وفر المؤتمر العربي للحد من مخاطر الكوارث مساحة للنقاش والتشاور العربي بشأن إطار للحد من مخاطر الكوارث ما بعد 2015 (HFA2). بمشاركة نحو 250 شخص يمثلون الحكومات الوطنية والبلديات وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتعكس هذه الورقة نتائج المؤتمر فيما يتعلق بمناقشات إطار عمل هيوغو وإطار عمل هيوغو الثاني (HFA2).

تم استعراض ومناقشة التقدم الإقليمي المحرز في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو من قبل المشاركين. وساعد هذا في وضع سياق لمناقشات إطار عمل هيوغو الثاني (HFA2) التي أعقبت ذلك. وتم تنظيم ثلاث جلسات رئيسية تركز على الجوانب الجوهرية لبناء القدرة على مجابهة الكوارث كما وردت في تقرير مراجعة منتصف المدة لإطار عمل هيوغو في 2010، وبناءاً على النتائج الرئيسية الواردة في تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعامي 2009 و 2011. وعلى وجه الخصوص، ناقشت هذه الجلسات: (أ) آلية إعداد إطار عالمي للحد من مخاطر الكوارث والقضايا الناشئة والحوكمة (ب) تغير المناخ والقدرات المحلية لمجابهة الكوارث، (ج) الحد من مخاطر الكوارث والتخطيط للتنمية. كما تلت هذه الجلسات مشاورات من خلال مجموعات عمل ناقشت القضايا الرئيسية التالية:

- (1) الآليات المؤسسية والحوكمة والمسائلة؛
- (2) القدرة على مجابهة تغير المناخ؛
- (3) الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي؛
- (4) اقتصاديات الحد من مخاطر الكوارث والاستثمار؛
- (5) دمج الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط للتنمية.

وناقش المشاركون العديد من القضايا المتعلقة بتنفيذ الأولويات المحددة في إطار عمل هيوغو والتقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، فضلاً عن الثغرات التي يجب معالجتها. وتم تحديد تلك القضايا كمحركات للمخاطر يتم سردها لاحقاً. وأكدت الدول العربية أيضاً التزامها بتنفيذ إطار عمل هيوغو ودعم إعداد إطار عمل هيوغو الثاني (HFA2) كاستمرارية لإطار عمل هيوغو الحالي (2005-2015). وشدد المشاركون على أهمية الانتقال من تقديم توصيات إلى التنفيذ الفعلي لجهود الحد من مخاطر الكوارث الشاملة. كما طالب المشاركون أن تولي خطط الحد من مخاطر الكوارث اهتماماً خاصاً لدولة فلسطين مع الأخذ في الاعتبار أنه بالإضافة إلى مخاطر الكوارث الطبيعية فإن فلسطين تواجه تحديات سياسية جمّة بشكل يومي.

توصيات المنطقة العربية بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإطار للحد من مخاطر الكوارث ما بعد 2015 (HFA2):

أتاحت المشاورات الإقليمية المجال لإجراء مناقشات ثرية حول القضايا الناشئة ذات الاهتمام على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث ووقعها على المنطقة العربية. وأثناء المؤتمر الذي أستمر ثلاثة أيام، اقترح المشاركون عدداً من التوصيات العامة لإدراجها في إطار عمل هيوغو الثاني (HFA2) وتوصيات تتعلق باتخاذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث إقليمياً ووطنياً ومحلياً. وتدور هذه التوصيات حول أربعة محركات للمخاطر: (1) حوكمة الحد من مخاطر الكوارث، (2) تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، (3) النمو الحضري والتوسع العمراني الغير محسوب، (4) تمويل الحد من مخاطر الكوارث.

(1) حوكمة الحد من مخاطر الكوارث

في العديد من الدول العربية توجد ثغرات وتحديات مؤسسية تؤدي إلى إعاقة التخطيط والتنفيذ الخاص بالحد من مخاطر الكوارث. وتشمل هذه التحديات نقص القدرات اللوجستية والمالية والبشرية لتخطيط وتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث إلى جانب ضعف الإطار المؤسسي لإدارة الكوارث والتأهب للاستجابة والاستجابة في حالات الطوارئ. وتتميز المنطقة العربية بدرجة عالية من المركزية في الحكم التي تقوض من كفاءة السلطات المحلية (البلديات) وتعرق المشاركة المحلية في عمليات صنع القرار وتضعف العلاقات المباشرة والشفافة بين المواطنين والسلطات المحلية. ويتفاقم ذلك من خلال آليات تنسيق ضعيفة بين المؤسسات الوطنية وعبر الدول في المنطقة.

ويعد تجميع البيانات عن المخاطر وقابلية التضرر أمر بالغ الأهمية لتطوير سياسات قائمة على المعرفة ولكن المنطقة العربية تفتقر إلى البيانات والخرائط الشاملة وتعاني من عدم تطابق المعلومات في الهيئات والقطاعات المختلفة. ويُعتبر السبب الحقيقي لهذه المشكلة أن المؤسسات العلمية والأكاديمية لا ترتبط بشكل منهجي بعملية صنع القرار، كما أن البحوث التطبيقية العربية في مجال الحد من مخاطر الكوارث تحتاج لمزيد من الدعم والتطوير ليتم الاستفادة منها.

إن عدم وجود إطار لسياسات الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية، إلى جانب عدم إنفاذ القواعد واللوائح التي تقلل وتخفف من المخاطر في معظم البلدان، يؤدي لزيادة مخاطر الكوارث. إن ضعف المسائلة وغياب الشفافية على جميع المستويات يشكلان أهم التحديات الرئيسية في المنطقة العربية والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم وجود الموارد وأطر الحوكمة والبنية التحتية اللازمة.

التوصيات الرئيسية:

- عملية الحد من مخاطر الكوارث هي قضية تنموية أساسية ومُحفز على التنمية ويجب أن يتم اعتبارها على هذا النحو وتنفيذها على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي.
- يعتمد أحد العناصر الحاسمة لتحقيق النجاح على إنشاء الإطار المؤسسي المناسب لإنشاء هيئة أو لجنة يتم تكليفها وتفويضها وتزويدها بالموارد بشكل جيد لتنفيذ مسؤولياتها.
- تعزيز قدرات جميع المؤسسات الوطنية والمحلية المُكلفة بتخطيط أو إدارة أو تنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.
- توفير قاعدة معلومات للسلطات المعنية وتعزيز المعرفة لتمكين الحكومات من تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية وتصميم إطار سياسات وخطط للحد من مخاطر الكوارث. ويجب أن تشمل قاعدة المعارف على تقييم للمخاطر وخرائط للأخطار وتقييم للخسائر الناجمة عن الكوارث وتقييم قابلية التضرر وخرائط لاستخدامات وتخطيط الأراضي.

- إتاحة المعلومات عن المخاطر للمواطنين عن طريق النشر والتعليم الملائم لزيادة فعالية السياسات الحكومية.
- تطوير أنظمة الاستجابة المبكرة بالتعاون مع جميع الأطراف مع التأكيد على التنسيق بين فرق الاستجابة المختلفة، ووضع خطط للاستجابة واضحة وواقعية وقابلة للتنفيذ مع اتخاذ إجراءات للمسائلة على جميع المستويات.
- وضع القوانين والتوجيهات لتنفيذ عمليات تقييم المخاطر والتي بدورها تساهم في إعداد استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.
- ينبغي إجراء تخطيط للحد من مخاطر الكوارث بشكل شامل يضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية؛ بما في ذلك الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وكذلك المجتمعات المحلية. وتشمل التوصيات المحددة في هذا الصدد على ما يلي:
- تحديد جميع الأطراف المعنية والمؤسسات (الجهات الحكومية والمجتمع المدني والمجموعات المحلية) المشاركة في تحديد وتقييم مخاطر الكوارث.
- التأكيد على اللامركزية وتحديد المسؤوليات وتوفير الموارد الكافية للسلطات المحلية لدعم تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث.
- تأسيس منظومة (آلية) لإشراك الشباب في عملية الحد من مخاطر الكوارث للاستفادة من طاقاتهم وإبداعهم وأفكارهم ودعمهم.
- إن النساء هن رائدات التغيير وينبغي أن ينظر إليهن على هذا النحو. هناك حاجة للانتقال من تصور وضع المرأة في الفئة "الضعيفة" والبدء في إشراكهن في الحد من مخاطر الكوارث.
- تعزيز إشراك الخبراء الأكاديمية والعلمية في دعم إجراءات الحد من مخاطر الكوارث، ولاسيما من خلال تعزيز البحوث التطبيقية في الحد من مخاطر الكوارث.

(2) تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث

يعتبر تغير المناخ أحد محركات مخاطر الكوارث حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة تواتر وشدة الكوارث المرتبطة بالطقس. وتواجه المنطقة العربية الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ والتي تتجلى في حالات الجفاف والتصحر والسيول والعواصف مما يؤدي أيضا إلى انعدام الأمن الغذائي. ومن المتوقع أن تتعرض المدن والمجتمعات العربية بشكل متزايد إلى تآكل الشواطئ الساحلية وارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف والفيضانات وغيرها من المخاطر الأخرى المتعلقة بتغير المناخ. كما سيؤثر تغير المناخ على أكثر من 340 مليون نسمة في المنطقة العربية وسيؤثر على الأخص ما يقرب من 100 مليون نسمة من الفقراء والفئات الأكثر قابلية للتضرر.

وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة العربية ندرة المياه والنمو الحضري السريع مصحوبا بالنمو السكاني والتي تتفاقم بسبب المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. كما تصاحب هذه التحديات ضعف الالتزام السياسي والقدرات الضرورية لتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث، مما يشكل تحدياً خطيراً للمنطقة. وتشهد المنطقة العربية عدداً متزايداً من الكوارث الطبيعية بسبب تغير المناخ وقد تستمر في الازدياد مستقبلاً. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الجفاف في شمال أفريقيا وإجهاد الموارد المائية المحدودة وزيادة انعدام الأمن الغذائي وقابلية تضرر المجتمعات المحلية مما يُضاعف من تعقيد المخاطر الحضرية. وهناك قلق متزايد آخر من جراء خطر الصراعات على المياه والموارد الطبيعية الأخرى في المستقبل.

التوصيات الرئيسية:

- يجب دمج الأهداف العالمية للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة في إطار شامل يتسم بالمرونة والرؤية المستقبلية ويكون قادراً على معالجة المخاطر الناشئة في المنطقة العربية. وسيساهم مثل هذا الإطار في دمج المبادرات المختلفة وتوحيد الجهود.
- إن تغير المناخ لا يحدث في عزلة بل يرتبط بالسياق السياسي والاقتصادي في المنطقة ودولها. ولذلك، فمن المهم أن نخطط للآثار الضارة لتغير المناخ مع إتباع نهج تنموي متعدد القطاعات.
- هناك حاجة إلى استراتيجيات طويلة الأمد لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية في سياق مخاطر تغير المناخ وفي ضوء محدودية الموارد المائية في المنطقة.
- من المهم توفر وإتاحة البيانات والمعلومات المناخية وتقييمها بشكل مستمر على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي، حيثما كان ذلك ممكناً.
- ضمان تعزيز القدرة على مجابهة تغير المناخ من خلال خطط إدارة مخاطر الكوارث التي تعطي الأولوية للسكان والقطاعات الأكثر تعرضاً للمخاطر.
- اعتماد الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان (التأمين الاجتماعي) كآلية لإدارة المخاطر يستفيد منها الفئات الأكثر قابلية للتضرر ولحماية وتعزيز القدرة على مجابهة الكوارث وحماية سبل المعيشة.
- إشراك الحكومات المحلية ورؤساء البلديات والمجالس البلدية في بناء القدرة على مجابهة التغيرات المناخية على المستوى المحلي من خلال تحسين البنية التحتية للمدينة والقرية وتوعية المجتمع.

(3) النمو الحضري والتوسع العمراني الغير محسوب

تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق نمواً حضرياً في العالم، وهذا الاتجاه أخذ في الازدياد. ويواجه هذا الوضع تحديات بسبب النمو السكاني والاقتصاد المتعثر والتوسع العمراني الغير محسوب وبدون تخطيط في أغلب الأحوال. ولدى بعض الدول العربية مراكز حضرية كبرى تكون مٌثقلة بالفقر والعشوائيات، والتي غالباً ما يتم بناؤها بدون تخطيط وفي المناطق الأكثر عُرضة للمخاطر. وتكون هذه العشوائيات عُرضة للخسائر جراء الفيضانات والزلازل والانزلاقات الأرضية. وتؤدي الثغرات القائمة في التخطيط الحضري والإسكان والبنية التحتية في المدن والقرى إلى عدم توفر سكن بأسعار مقبولة أو بمواصفات جيدة وتتفاقم هذه المشاكل بسبب عدم إنفاذ قوانين البناء.

التوصيات الرئيسية:

- نحن بحاجة لتقييم المخاطر في المناطق الحضرية ووضع البرامج المناسبة للحد من هذه المخاطر. ويجب التركيز على التخطيط الحضري الجيد ووضع منهجية بناء مناسبة وتعزيز المعرفة والبحوث التطبيقية وتعزيز التعاون والشراكات الإقليمية لتمكين المدن والمحليات على مجابهة الكوارث.
- وضع خطط متكاملة للنمو العمراني من خلال الخطة الإقليمية أو الوطنية على أن تشمل التكيف مع تغير المناخ والتخطيط الحضري السليم وإنفاذ قوانين البناء.
- تمكين المدن والبنية التحتية للإسكان على مجابهة الكوارث على أن يكون إجراءً حكومياً أساسياً للتخفيف من الخسائر الاقتصادية والبشرية، وأن يتم الاعتناء بشكل خاص في البنية التحتية الحيوية مثل السدود ومحطات المياه ومحطات توليد الطاقة والمباني الحيوية كالمستشفيات والمدارس.
- التأكد من أن المباني التي يتم تشييدها تكون مصممة ومبنية بطريقة تمكنها من تحمل الكوارث التي تتعرض لها المدينة. ويشمل هذا الإجراء على ما يلي:
 - تطوير قوانين (كودات) مناسبة لتشييد المباني وخاصة للمدن المعرضة للزلازل والفيضانات
 - تدريب المهندسين وبناء قدراتهم في المجالات المطلوبة
 - توعية السكان وتعزيز ثقافة الوقاية
 - إنفاذ القوانين واللوائح عن طريق المراقبة والمتابعة والتدقيق.

(4) تمويل الحد من مخاطر الكوارث

تعاني الحكومات في المنطقة من محدودية الميزانية وكثرة الضغوط الاقتصادية على الموارد وبالأخص في الدول ذات الدخل المنخفض والتي تواجه تحديات مالية جمة. وهناك أيضا العديد من الدول التي تعاني من المخاوف بشأن الديون المتصاعدة مع فرص محدودة جداً للاستثمار العام في الحد من مخاطر الكوارث. كما أن هناك مشاركة محدودة من منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص في وضع خطط واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.

كما أن المنطقة العربية تشهد فوارق جلية بين بلدانها، فبينما يتوافر لدى الدول الغنية بالنفط الموارد المالية للاستثمار في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث فإن الدول النامية والتي لديها تحديات مالية كبرى تكون أكثر عرضة لحدوث الكوارث بسبب ضعف المباني وقلة الاستثمارات في البنية التحتية التي حد من مخاطر الكوارث. وعلى الرغم من وجود العديد من صناديق التنمية الإقليمية التي تم تأسيسها منذ عقود في المنطقة العربية لدعم التنمية والحد من الفقر، إلا أن الحد من مخاطر الكوارث لا يزال على هامش استثماراتهم.

التوصيات الرئيسية:

- من الضروري أن تنظر الحكومات والمجتمعات والشركات والأفراد في جميع أنحاء المنطقة العربية لمبادرات الحد من مخاطر الكوارث كاستثمار وليس كتكلفة، حيث أن الحد من مخاطر الكوارث أكثر فاعلية من حيث التكلفة عن تمويل أنشطة الاستجابة والتعافي وإعادة الإعمار في أعقاب الكوارث.
- تحتاج استراتيجيات تمويل المخاطر إلى تطوير وتحتاج الحكومات إلى الاستثمار بشكل أكبر في الأنشطة الخاصة بتعزيز قدرة المجتمع على مجابهة الكوارث وذلك للتخفيف من الآثار القاسية المترتبة على الكوارث.
- يجب إجراء تقييمات للمخاطر وتقييمات للأضرار والخسائر المتوقعة لتسهيل وضع آليات الحد من المخاطر وتخفيف آثارها والاستجابة لها على أن يتم إعداد استراتيجيات تمويل المخاطر بناءً على هذه التقييمات.
- يجب إشراك القطاع الخاص، وخصوصاً قطاعي التأمين والبناء، للاستفادة من القدرات والمعرفة في مجال إدارة المخاطر.
- وضع استراتيجيات وطنية مالية للمخاطر تركز على: (أ) تخصيص ميزانيات محددة للحد من مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي والوطني، (ب) تعزيز آليات التمويل المبنية على خبرات من مبادرات أو استثمارات أخرى مثل التأمين التعاوني الإسلامي أو إعادة هيكلة الضرائب أو حوافز لاستثمار القطاع الخاص.

النتائج الختامية للمشاورات الإقليمية حول إطار الحد من مخاطر الكوارث العالمي ما بعد 2015 (HFA2):

لقد أقر المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث بأن الكوارث تسبب خسائر بشرية واقتصادية وخيمة مما يعيق مسيرة التنمية. وغالباً ما يصعب التعافي من الآثار السلبية للكوارث على الدول والمجتمعات. وبالتالي، فمن الضروري أن تبدأ الحكومات والمجتمعات والشركات والأفراد في جميع أنحاء المنطقة العربية باعتبار مبادرات الحد من مخاطر الكوارث استثماراً وليس تكلفة. وبمجرد حدوث هذا التحول في الرؤية سيكون من السهل الإسراع في تنفيذ برامج فعالة للحد من مخاطر الكوارث وزيادة قدرة المجتمعات على مجابهة الكوارث.

وأكد المشاركون التزامهم بالحد من مخاطر الكوارث وبالإسراع في إحراز تقدم في تنفيذ إطار عمل هيوغو والحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية. وشدد المشاركون على أهمية اتخاذ إجراءات حثيثة للحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك تقييم شامل للتقدم المحرز والثغرات في تنفيذ إطار عمل هيوغو الحالي. وسيساهم هذا التقييم في مضاعفة الجهود المبذولة في مجال الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 (HFA2). وأكد المشاركون أيضاً على أهمية مواصلة تنفيذ إطار عمل هيوغو الحالي، مقرين أنه ما زال يوفر منظومة شاملة للعمل مع ضرورة تعزيزه لتحسين الحوكمة والمسائلة والقدرات والمعرفة والوعي وكذلك الحصول على المزيد من الموارد.

أكدت جميع الأطراف المعنية في المنطقة على أهمية تحسين آليات الحوكمة والمسائلة للحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك تعزيز آليات التنسيق الوطنية واعتماد نهج إشراك جميع الأطراف المعنية بما فيها جميع الوزارات الرئيسية مثل التمويل والتخطيط والقطاعات الرئيسية الأخرى. وطالب المشاركون باعتبار الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية تقرها أعلى مستويات الحكومة. كما طالبوا بإقرار إجراءات للرصد والمتابعة والشفافية وإعداد التقارير وتعزيز اللامركزية التي من شأنها رفع القدرات المحلية.

إن توفر الموارد والتمويل للحد من مخاطر الكوارث ما زال تحدياً بالغ الأهمية بالنسبة للحكومة المركزية والمحلية. من الممكن زيادة الموارد من خلال مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والخبرات العلمية وكذلك القطاع الخاص. وجرى التأكيد أيضاً على أهمية دور الشباب في طرح الحلول المبتكرة وتعزيز الوعي في المنطقة العربية.

وأقر المشاركون باعتبار البنية التحتية القادرة على مجابهة الكوارث أولوية للتخفيف من خطر السيول والزلازل مما يتطلب مشاركة قوية من المدن والقرى والمجالس البلدية. كما أن إدارة المخاطر في المناطق الحضرية المصحوبة بالآليات التنظيمية القانونية ستعزز من قدرة المدن والدول على مجابهة الكوارث في المنطقة. ومن الواجب أيضاً تعميم وإدراج قضايا التراث الحضاري والثقافي في سياسات وخطط الحد من مخاطر الكوارث الوطنية والمحلية للتخفيف من تبعات الكوارث على الآثار والتراث الإنساني العالمي والعربي.

ومن أجل الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث وحماية استثمارات التنمية بشكل فعال فإنه يجب ربط الحد من مخاطر الكوارث بالتخطيط للتنمية المستدامة. وقد طالبت الدول العربية بأن يتم إدراج الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط لما بعد عام 2015 "الأهداف الإنمائية للألفية / أهداف التنمية المستدامة"، على أن ينعكس ذلك أيضاً على برامج مجابهة تغيرات المناخ مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي مثل الجفاف والذي يؤثر سلباً على آفاق التنمية المستدامة والأمن الغذائي في المنطقة العربية.
